النظام المالي في الدولة العثمانية

د. بسام إبراهيم الخالدي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياحية / قسم السياحة

لم يكن المقصود بالمال في لغة العرب النقود فقط ، وإنما الأصل في مدلول الكلمة هو الخيل والأبل ، وإطلاقها على النقود على سبيل المجاز، أو من باب التوسع في دلالة الألفاظ ، أو من باب أطلاق الكل على أحد أجزائه [١] ، وفي هذا الباب يذكر الهمداني ((أن المال ثلاثة أموال متباينة الأشكال : أرض وحيوان ونقد ، تقول العرب بينهم : مال حَبط أي أرض ، ولفلان مالٌ لا يُرى طرفه ، أي ماشيةٌ ونعمٌ كثير، ومالُ فلان معدنَ ،ويقال : أنلتهُ سروح الأموال ، ومراح الأموال ، أي الحيوان))[٢] .

بينما يصنف الاقتصاديون تعريف الأموال حسب طريقة استخدامها، ولعل أكثرها أهمية هو اعتبارها وسيلة للتبادل (Means of exchange) في حين أعتبرها البعض الآخر وسيلة للدفع (Means of payment) او هي وحدة حسابية (Unit of account) لذلك يرى الاقتصاديون إن المال الكامل هو الذي يحقق كل هذه الوظائف[٣]، إلا إن الوظيفة الأساسية للمال ، أو النظام المالي، كانت لتسهيل تبادل البضائع والخدمات ، ولتأدية الواجبات المالية وغيرها ، لذا فأن عملية سك النقود كانت لغرض تسهيل عمليات التبادل والتجارة وتطوير اقتصاديات أكثر فعالية [٤].

وعليه فقد أصبح تعريف النقد الأن مُتفقاً عليه لدى علماء الاقتصاد والمال (بأنه الشيء الذي يلقى قبولاً عام كوسيط للتبادل)[٥].

إذاً فالنقد[٦] مادة ذات قيمة في نفسها ، بمعنى إن النقد في الأصل مادة ذات ندرة ذاتية قبل قبولها نقداً له صفة القابلية العامة ، كنقد الذهب والفضة والبرونز ونحوها ، وإن النقد بضاعة ذات قيمة ذاتية مقبولة في المبادلات، وقد جعلها القانون والعرف وسيلة لقضاء الديون [٧].

---

[١] الجبري ، عبد المتعال محمد ، أصالة الدواوين والنقود العربية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٥٥.

[٢] الهمداني ، أبي محمد الحسن بن أحمد ، الجوهرتين المائعتين الصفراء والبيضاء (الذهب والفضة) ، تحقيق : أحمد فؤاد باشا ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .

[٣] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، بيروت ، دار المدار الاسلامية ، ٢٠٠٥، ص ٢١.

[٤] Hopkins , keith , Taxes and trade in roman empire , Journal of roman studies , 1934, p. 25

[٥] بن منيع ، عبد الاله بن سليمان ، الورق النقدي تأريخه – حقيقته –قيمته – حكمه ، ط١،المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٠.

[٦] النقود نوعان : معدنية وورقية ، فالمعدنية هي التي تصنع من المعادن كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والنيكل ، أما الورقية فهي النقود التي تصنع من الورق وهي نائبة عن الذهب أو الفضة أو مغطاة بالذهب أو

لقد كان للسياسات المالية في العالم القديم الأثر الكبير على النقود العثمانية ، وخاصة نقود حوض البحر الأبيض المتوسط ، ونقود الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية وصولاً الى الدولة الإسلامية في العصور الوسطى (المغول والفرس) ، وكذلك كان تأثير المدن الإيطالية والإمبراطورية الإسبانية التي استقبلت معادن القارة الأمريكية (الذهب والفضة) لتتحول هذه المعادن الثمينة الى نقود انتقلت وبسرعة الى مختلف بقاع الأرض ، وقد عكست السياسة المالية العثمانية الأولى رغبات وأولويات ومصالح الإدارة المركزية ، منطلقة من الأفكار الإسلامية الأولى التي اعتبرت (سك العملة وإقامة الخطبة) لصالح الخليفة او السلطان رمزاً لسيادة الحكومة المركزية ، كما تميزت السياسة المالية للدولة العثمانية بأنها سياسة حرة ، وبحسب الأوضاع الاقتصادية والجغرافية آنذاك ، فقد استخدمت النقود الأجنبية الى جانب النقود العثمانية ، فاستخدمت دوقة البندقية وذهبية المجار والقرش ذي القوائم والطيور[٨]، كما تميزت السياسة المالية للدولة العثمانية بالتدخل الشامل خلال فترة ذروة القوة المركزية وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، مع العلم إن عجز الحكومة كان واضحاً في قضية الأسواق المالية ، مقارنة مع أسواق السلع والتجارة الخارجية ، فكان من الصعب عليها السيطرة على الموارد المالية للمعادن الثمينة في عملية النقد وتنظيم الأسعار ، والمعروفة بمعدلات الفوائد [٩].

لقد صنعت الإمبراطورية العثمانية أغلب ثروتها من خلال فتح الأراضي الأوربية في جنوب شرق أوربا حيث المناجم الغنية بالمعادن ، وبعد ان اكتسبت قوتها هناك تحولت الى الاتجاه المعاكس لفتح الأمارات التركية في الأناضول ، فضلا عن البلاد العربية التي تمثل أساس الإمبراطورية الإسلامية الجديدة [١٠].

لعل بوادر ظهور أول إصدار نقدي عثماني كان في فترة حكم أورخان ، إذ تشير أفضل المعلومات التاريخية المتوفرة لدينا إن أولى النقود العثمانية قد ضربت سنة (٧٢٧هـ/١٣٢٩م) في الجزء الشمالي الغربي من الأناضول باسم (اورخان بيه) وحملت عبارة (السلطان العظيم اورخان بن عثمان عز نصره) وكانت من نوع الأقجة الفضية والمانجير النحاسي[١١] (لوح ١ صورة ٢)، ويرى بعض المختصين بأن هذه النقود كانت متأثرة بالنقود الأيلخانية ، بينما يرى آخرون أنها متأثرة بسلاجقة الروم ، لكن الدراسات المعاصرة أبرزت التأثير المستمر للأيلخانات[١٢] .

الفضة أو بكليهما ، وقد تكون هذه التغطية كلية أو جزئية ، وقد تكون هذه الأوراق النقدية غير نائبة عن المعدنين ولا مغطاة بهما أنظر:
زلوم ، عبد القديم ، الأموال في دولة الخلافة ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٠ .

[٧] بن منيع ، عبد الاله بن سليمان ، المرجع نفسه ، ص ٣٩.

[٨] محمود ، سيد محمد السيد ، النقود العثمانية تاريخها- تطورها- مشكلاتها ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ٢٠٠٣، ص ١٥.

[٩] باموك ، شوكت ، المرجع السابق ، ص ٤٩.

[١٠] توينبي ، آرنولد ، الدولة العثمانية في تاريخ العالم ، مقال مترجم ، أحمد سالم علي ، دورية كان الالكترونية التاريخية ، العدد السابع عشر ، ٢٠١٢، ص ١١٨.

[١١] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ٦٧ .

[١٢] منصور ، جنان خضير ، أحوال الدولة العثمانية ، ص ٢١٤ .

أما الدينار الذهبي فقد كان أول ضرب له في فترة حكم السلطان محمد الفاتح وكان ذلك في عام (٨٨٢هـ / ١٤٧٧م) وقد أطلق عليه لفظ (آلتون altun) وهو تعبير مغولي شائع في أيران ، كما أطلق علية لفظ (سكة حسنة Sikke – hasene) أو (سلطاني sultaniye) أو (حسني سلطاني husni – sultaniye) أما بالنسبة للوزن والعيار فقد أعتمد على مقاييس دوكا البندقية [١٣]، ولم تحدد الدولة العثمانية قيمة أسمية ثابتة لهذه الدنانير ، وسعر صرفها يحدده السوق ، وكانت تقبل في المدفوعات الى الدولة بحسب سعر صرفها الرسمي [١٤] ،

ورغم أن هدف العثمانيون من ضرب النقود هو جمع الضرائب ودفع مرتبات الجنود والإداريين ولتغطية نفقاتهم الواسعة في السلم والحرب ، إلا أن التجارة كان لها دور كبير هي الأخرى في سياسة النقد العثماني منذ أيامها الأولى سيما وهي الدولة التي نشأت على طريق التجارة العالمية ، لقد تدرجت الدولة العثمانية من أمارة صغيرة (بيلك) تقع على ملتقى الطرق التجارية لشمالي غربي الاناضول في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي الى إمبراطورية مؤثرة في الساحة العالمية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجري / السادس والسابع عشر الميلاديين ، وهي بذلك تكون على تماس مباشر مع التدفق المالي العالمي، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الدولة العثمانية اعتبرت الأراضي ملكاً للسلطان وهو الأساس الذي قام عليه النظام المالي العثماني [١٥].

ومع قيام الدولة العثمانية بضرب النقود إلا أنه كان من الصعب توفير الأموال اللازمة في جميع مناطق الدولة العثمانية وخاصة بعد التوسع الكبير الذي شهدته الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الجغرافية والاقتصادية في عصر ما قبل الصناعة ، فلم تكن التكنلوجيا قد برزت بشكلها الواضح بعد ، ولما كانت مصادر الطاقة طبيعية، فقد كان من الصعوبة بمكان أيصال النقود الى كافة جهات الدولة المترامية الاطراف [١٦]، وتأسيساً على ذلك فقد فضلت الدولة أن تبقي الأراضي ملكاً لها ، وحين كانت الفضة قليلة المصادر في البداية اضطرت الدولة أن تجبي مواردها المالية ومنها (العشور)[١٧] عيناً ، وقامت بتوزيع الأراضي المفتوحة على جنودها الأنكشارية واعتبرت ذلك بدلاً عن مرتباتهم وهذا ما عرف بنظام (التيمار)، وبذلك أمكنهم الحصول على الموارد المالية بأنفسهم ومن ثم تأدية ما ألتزموا به من أموال الى خزينة الدولة [١٨].

---

[١٣] دوكا البندقية : نسبة الى مدينة البندقية الإيطالي التي كانت تصدر نقداً ذهبياً كان منتشراً في الشرق يعرف بالبندقي ، أما اضافة (لي) الى الكلمة فهي اضافة تركية . أنظر:
منصور ، جنان خضير ، احوال الدولة ، ص ٢١ ، ص ٥٢ .

[١٤] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص ٣٠٦ .

[١٥] منصور ، جنان خضير ، المرجع نفسه ، ص ٢١٤.

[١٦] محمود ، سيد محمد السيد ، النقود العثمانية ، ص ١٣.

[١٧] العشور : وهي ضريبة تفرض على التجار تشبه ضريبة الجمارك في أيامنا الحاضرة ، وهي حق للدولة يؤخذ من مال التجار المسلمين وتجار أهل الذمة ، على عروض تجارتهم ، وأهل دار الحرب المارين بها على ثغور دولة الخلافة ، والذي يتولى جبايتها يسمى (العشار) .أنظر:
زلوم ، عبد القديم ، الأموال في دولة الخلافة ، ص٩٧ .

[١٨] مصطفى ، أحمد عبد العظيم ، في أصول التاريخ العثماني ، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٦، ط ٢ ، ص ١١٩.

بدأ العثمانيون بتصميم نقودهم الخاصة بهم في عام (٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م)، وتم سك الأقجة الأولى في (بورسه) و(أدرنه) ومناطق أخرى حول حوض بحر مرمره، وكانت هذه الاقجة تزن (١,١٥– ١,١٨) غرام، وكان التداول بها متزامناً مع تداول نقود الأمارات التركمانية المجاورة ، واتبع العثمانيون في نظامهم المالي هذا النماذج السلجوقية والأيلخانية [١٩]، واعتبرت الأقجة وحدة النقد الرسمية والأساسية للدولة ، فقد أستمر استخدامها لمدة(٣٦٠) عاماً خسرت هذه العملة (٨٥ %) من قيمتها ، وذلك بفعل الظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها البلاد ، ولتتحول في نهاية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي كوحدة نقد اسمية فقط مما أسترعى البحث عن وحدة نقد جديدة أعتمد عليها النظام النقدي العثماني فكانت (القروش / البارة) [٢٠]، وعلى الرغم من اعتبار الاقجة الوحدة النقدية الرسمية في البلاد ، إلا إن القروش الفضية والشاهي الذهبي والقروش الحمراء كانت تستخدم في كافة المعاملات الرسمية للدولة كحسابات الميزانية وفي تحديد الضرائب وتحصيلها ، وفي المبيعات اليومية حيث كان الأهالي يسجلون هذه الوحدات النقدية في عمليات البيع والشراء [٢١]، لقد تم تشكيل أدارة مالية يرأسها شخص يدعى (الدفتردار) وهو المسؤول المالي عن حسابات الولاية ويتولى وظيفته بمقتضى (فرمان) خاص يصدر من العاصمة[٢٢]، فكان هناك دفتردار للأناضول وأخر للروملي وثالث أقل رتبة في كل من الدانوب وحلب والعراق ، وقسمت الإدارة الى (٢٥) قسم ، كل قسم منها يرأسه موظف (خوجا)[٢٣]، كما كان هناك ما يسمى دفتردار عجم وعرب ، ومع توسع الأحوال المالية للدولة أصبح لكل أيالة دفتردار خاص بها[٢٤].

كان الدفتردار بمثابة وزير المالية الذي يقوم بتلخيص مداخيل الخزينة ومخارجها وكان يجب عليه أن يكون بعيدا عن الرشوة والفساد الاداري والمحسوبية ، ويفهم في شؤن الكتابة ، وساعياً الى زيادة مداخيل الخزينة وقادراً على تأدية الرواتب في أوقاتها ، وكان يتمتع بصلاحيات كبيرة في الأمور المالية حتى يتمكن من تأدية مهامه بصورة صحيحة ، وأن هذه الصلاحيات الواسعة للدفتردار تمكنه من الاتصال بالباب العالي مباشرة في حالة تعلق الأمر بشؤون الدولة المالية، وأن هذا الوضع اضطر الوالي في الأيالة العثمانية أن يستخدم نظام مالي خاص به يختص بالأشراف على واردات الوالي الخاصة بعد فرز حصة الخزانة المركزية ، وكان يرأس هذه المؤسسة شخص يدعى (الخزنة دار)[٢٥]، كما عمل على تسجيل معلوماته الحسابية اليومية بما يعرف ب(الروزنامة) حيث

---

[١٩] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ٧٨.

[٢٠] Akdag , Mustafa , osmanli impapatorlugu nun ,kurulusve inkisafi devride ,Tur kiyenin iktisadi vasziyeti , Ankara , 1975 , p 36 .

[٢١] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ١٧ .

[٢٢] الخالدي ، هدية جوان ، المسكوكات العثمانية المضروبة في العراق والقسطنطينية ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧، ص ١٥ .

[٢٣] منصور ، جنان خضير ، احوال الدولة ، ص ٦١ .

[٢٤] العلي ، أحمد، خاصكي سلطان ، ط ١، عكا ، مؤسسة الأسوار ، ٢٠٠١ ، ص ٣٩ .

[٢٥] جب وبوون ، هاملتون و هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٧١، ج ١ ، ص ٥٧ .

كانت الميزانية تنظم في أواخر السنة المالية السابقة ويبدأ الأنفاق الجديد في الحادي عشر من شهر آذار من كل سنة ليتغير الأمر بعد ذلك فيصبح حسب التقويم الشمسي الميلادي عام (٩٩٠هـ/١٥٨٢م) ولتبدأ معها مصروفات الميزانية الجديدة في الحادي والعشرين من نوروز[٢٦].

استخدمت الدولة العثمانية تقويماً مالياً معقداً قام على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية ، فكانت مداخيل الدولة تجبى بالتقويم الشمسي ، بينما المصاريف وفي مقدمتها رواتب الجند فقد كانت تدفع وفقاً للتقويم القمري ، ومن المعلوم أن الفرق بين التقويمين يعطي فارقاً زمنيا يقدر بأحد عشر يوماً في السنة ، وهذا الفرق يعطي بالمجموع (سنة كاملة) بين التقويمين كل (٣٢) سنة ، أي أن مجموع أيام (٣٢) سنة شمسية تعادل (٣٣) سنة قمرية ، وقد عرفت هذه السنة الضائعة بسنة (الأزدلاف) .

لقد كانت الدولة العثمانية على دراية تامة بهذا الأمر وعواقبه ، لكنها كانت تعمل على تكافؤ في المعدل اليومي للجبايات والمصاريف ، وفي حالة تكافئها لابأس من صرف بعض المبالغ قبل أوانها أو تأخير الدفع ، غير أن الدولة العثمانية لم تكن قادرة على تحقيق توازن لهذه الحالة بين الواردات والمصروفات ، في حين كانت جهود كل من مشرف الشؤون المالية (الدفتردار) والصدر الأعظم بصفته المسؤول الأول عن تسيير الأمور المالية ، تسعى لتوفير دخل أضافي لتلافي وتوفير مصاريف (١١) يوم من أيام السنة الشمسية ، وذلك بضم مبلغ أضافي في جبايتها للواردات عرف باسم (تفاوت السنة الشمسية) وعلى سبيل المثال كان سعر العملة يحسب عند الدخل بسعر دون سعر الدفع ، وكانت الخزانة تسجل الذهب أذا ما دخل الخزانة في القرن السادس عشر بقيمة أقل من قيمته الحقيقية في حالة دخوله لخزانة الدولة ، وتصرف أعلى من قيمتها حين الدفع ، وكان هذا الفرق من تقييم العملة بسعرين يوفر للخزينة دخلاً اضافياً تحت أسم (تفاوت حسنة وغروش) غير أن هذه الإجراءات لم تحل مشاكل الدولة المالية وضل تراكم العجز المالي الناتج من تفاوت الحسابات بين السنة الشمسية والقمرية يشكل أزمة حقيقة على مدا سنين حكم السلاطين العثمانيين [٢٧]

كانت ميزانية الدولة العثمانية في بدايتها أشبه ببيانات حسابية (BALANCE SHEET) التي يجري عملها في نهاية السنة لعرض موارد الدخل والنفقات التي تمت في العام السابق ، أي أن النفقات لم تكن تحدد بإطار مدروس ، ومع ذلك فأن هذا لا يعني أنهم كانوا يقومون بالأنفاق بشكل عشوائي ، فكانت ميزانية العام السابق دليلهم دائماً للعام الذي يليه ، ففي القرن العاشر الهجري القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، تم تنظيم الميزانية على أساس واردات سنة شمسية ، تبدأ في يوم النوروز ، أما في القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي فقد جعلوا أساس الموازنة على أساس العام الهجري ،غير أنهم عادوا في القرن الثاني

علي ، شاكر علي ، التنظيمات المالية في البصرة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٨٧.

[٢٦] منصور ، جنان خضير ، احوال الدولة ، ص ٢١٢ .

[٢٧] أوغلي ، خليل ساحلي ، سنو الأزدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية ، تعريب عبد الجليل التميمي ، منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إريسكا) ، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، بحوث ووثائق وقوانين ، استانبول ، ٢٠٠٠، ص ٨٩ .

عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وجعلوا تنظيمها على أساس العام المالي الذي يبدأ في شهر مارس/ آذار ، وأستمر ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية [٢٨].

أسست الدولة دور ضرب عديدة في أنحاء الدولة المختلفة ، فأنشأت دور ضرب أدرنه ، بورسه ، سلانيك ، كوموشخانة ، سرز ، أرضروم ، بغداد، الشام ، مصر ، وغيرها وكانت هذه الدور تحاول اللحاق بعيار النقود المضروبة في دار الضربخانة المركزية في اسطنبول ، وكان لكل ضربخانة طراز مميز من السكة [٢٩]، و أغلب تلك الضربخانات تؤسس بالقرب من المناجم الرئيسة ، بهدف أنتاج العملة بوفرة وسرعة وبأقل تكاليف ، وعلى سبيل المثال كانت الاقجة تضرب في أثني عشر موقعاً في فترة السلطان محمد الفاتح(٨٥٥-٨٦٦هـ/١٤٥١م-١٤٨١م)[٣٠]، كما أن هذه الضربخانات لم تكن تعمل كلها في آن واحد أو قد تتعطل تماماً في فترات أخرى ، ففي الفترة التي تنشط فيها هذه الضربخانات يمكن ملاحظة تجديد وتصحيح للسكة، ويمكن أن يصل الإنتاج الى عشر أضعاف الفترات السابقة ، كما كان تداول النقود القديمة يُحظر بفرمان ليتم تداول النقود الجديدة بصورة رسمية[٣١].

وعلى الرغم من العدد الكبير لتلك المناجم وما كانت تنتجه من الفضة [٣٢]، إلا إن دور الضرب لم تعتمد بصورة تامة على هذه الكميات ، فقد وفرت الدولة كميات من الفضة عن طريق الضرائب وعن طريق جلب الأفراد بأنفسهم لهذه الفضة ، وهذا سبب بدوره ارباكاً في كمية الإنتاج السنوي للنقود الفضية ، هذا بالإضافة الى إن الحكومة كانت تلجأ الى تغيير العملة في كل مرة يستلم فيها سلطان جديد لزمام الحكم ، فتطلب الدولة من رعاياها إحضار النقود الى دور الضرب ليتم تغيرها بنقود جديدة تحمل أسم السلطان الجديد[٣٣].

اما فترة القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، فقد كانت فترة إصلاح مالي في الدولة العثمانية، حيث تبنت الدولة اولاً سياسة الثنائية المعدنية ، ثم تحولت الى قاعدة الذهب ، مع العديد من الدول الأخرى في العالم ، وكان الذهب المستخدم في الأراضي العثمانية حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي يأتي بالدرجة الأولى من مناجم البلقان ومن اذابة العملات الذهبية الاجنبية [٣٤]، وعلى ذلك فأن النظام المالي العثماني كان نظام معدني في هذه الفترة وهو بذلك يكون نظام ذو قيمة حقيقية وليس اعتبارية [٣٥].

---

[٢٨] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٢٧ .
[٢٩] محمود ، سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٣ – ١٤ .
[٣٠] باموك ، شوكت ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .
[٣١] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، المرجع السابق ، ص ٦٦٩ .
[٣٢] كان يتم استخراج الفضة المستخدمة في النقود العثمانية من مناجم منطقة (الروملي) قبل فتحها واستمر العثمانيون على استخراجه منها بعد الفتح ، ومن المناجم القليلة في منطقة الاناضول .أنظر : أوغلي ، اكمل الدين احسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج ١ ، ص ٦٦١ .
[٣٣] باموك ، شوكت ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .
[٣٤] أوغلي ، اكمل الدين احسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص ٦٦١ .
[٣٥] محمود ، سيد محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ظهر نظام (الالتزام)[٣٦]، ومن خلال هذا النظام أصبح لزاماً على الولاة أرسال الأموال الى الخزانة المركزية وكانت هذه الأموال المحددة تجبى كضرائب من الناس ويكون الفائض منها ربحاً سنوياً للملتزم على ان يتقاضى هذا الملتزم مرتبة من الخزانة المركزية كموظف لدى الحكومة [٣٧]،وقد ألزمت الدولة وبموجب هذا النظام ، وألزمت الملتزمين بمدة زمنية كانت تحدد بثلاثة أعوام في أغلب الأحيان وفي حالة عدم تقدم أحد الأفراد لمزاد الالتزام ، كانت توكل مهمة الضربخانة الى (الأمين) ، واذا ما قارنا بين حاصلات الضربخانة بين النظامين ، يتبين أن واردات نظام الأمانة كانت منخفضة قياساً بنظام الالتزام ، وفي نظام الالتزام لم يكن ممكنا معرفة كميات الذهب والفضة والنحاس المستخدمة داخل الضربخانة ، أما في نظام الأمناء فكان من الممكن التعرف على مقدار المعادن المصنعة ويعود ذلك الى دفع الأمناء لرسوم على كميات المعدن الذي صنعوه [٣٨].

لقد عملت الدولة على حماية سعر التداول لنقودها ، فكانت تتخذ الإجراءات الوقائية الشديدة حتى لا تفسد الأسعار وينهار النظام الاقتصادي وتنظم العلاقة بين الدولة والأهالي وحتى لا يتسبب ذلك في انهيار الدولة وتتضرر من خلالها علاقة الناس ببعضهم البعض [٣٩]، لذلك استخدمت الدولة العثمانية نظام (النرخ) وهو نظام التسعيرة ، ويقصد من خلاله تحديد، الحد الأقصى من القيمة المقررة لسعر السلع ، وكانت تجري هذه العملية من قبل زعماء الحرفين والتجار وبحضور القاضي والمحتسب وفي الغالب كانت الدولة تحاول التمسك بتحديد سعر الخبز بثبات دائم فكان بسعر اقجة واحدة خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجري / السادس والسابع عشر الميلاديين، بينما كان بسعر بارة واحدة وبارتين في القرنين الثاني والثالث عشر الهجري / الثامن والتاسع عشر الميلادي ، في حين كانت الأسعار تحافظ على ثباتها وسريانها في الفترة التي لم يحدث فيها تغيير في عيار العملة[٤٠].

وعلى ذلك فأن النظام المالي العثماني كان مؤثراً حتى الربع الأخير من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي (٩٨٨-١٠٥٠هـ/ ١٥٨- ١٦٤٠م) ، وكانت الدولة العثمانية قد شهدت اضطراباً كبيراً ترافق مع تخفيضات متكررة للنقد مما سبب تقلبات هامة في قيمة العملة و قد أدى ذلك في النهاية الى توقف عملية سك النقود الفضية (الأقجة) في البلقان والاناضول لتحل محلها النقود الاجنبية (الاوربية) إلا ان النظام المالي العثماني لم يتابع الانحدار خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ولتتم عملية اصدار عملة

---

[٣٦] نظام الالتزام : هو نظام أداري تقوم الدولة بموجبه بمنح حق جمع الضرائب لأحد أصحاب النفوذ والثراء ويسمى (الملتزم) ويتم اختياره عن طريق المزايدة ، وفي البداية كان الالتزام يعطى لعام واحد ثم أصبح لعدة سنوات ثم أصبح وراثيا لمن يستطيع من الورثة الالتزام بمسؤوليته المالية وفي هذه الحالة أصبح يعرف بنظام (الملكانة) .أنظر:
المنصور ، ميمونة ، تاريخ الدولة ، ص ٦١-٦٢ .

[٣٧] مصطفى ، أحمد عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

[٣٨] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص ٦٧٠ .

[٣٩] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ١٩.

[٤٠] أوغلي ، أكمل الدين أحسان أوغلي ، الدولة العثمانية ، ص ٦٧٢ .

جديدة ومستقرة نوعاً ما خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، ومع انكماش حجم الامبراطورية [٤١] العثمانية نتيجة لخساراتها العسكرية المتواصلة والحركات الانفصالية المدعومة من خارج الحدود الدولة، حيث وقعت الدولة العثمانية تحت تأثير الشبكات التجارية والمالية العائدة لأروبا الغربية ، وعلى ذلك فأن التأريخ المالي للدولة العثمانية لم يكن بمعزل عن الاقتصاد العالمي وإنما كان جزاً منه ولا ينفصل عنه ويخضع لتقلباته ، وعليه فقد اعتبرت تلك الأحداث واحداً من أسباب فشل الدولة العثمانية ، وكان لعملية تخفيض قيمة العملة بصورة متتابعة منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي الأثر في الأزمات المستمرة للدولة العثمانية ، وقد بدأت تلك التخفيضات مع بداية فشل الحملات العسكرية العثمانية في أوربا التي بدأت بحصار مدينة فيينا (٩٣٥هـ / ١٥٢٩م) وفي الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ونتيجة للعجز الكبير والمتتابع في خزينة الدولة ، بسبب النفقات الحربية الباهظة وانكماش خامات الفضة التي كانت تصل الى دور الضرب في المدن التابعة لها ، وامتناع الدول الأوربية الصديقة عن تقديم المزيد من القروض ، تم تخفيض العيار في العملة الرئيسة (الأقجة) وبنسبة (٤٤%) كما تم تخفيض وزنها الى النصف تقريباً حتى يتم تغطية جزء من العجز المالي في الميزانية العامة ، ولما كان المتضرر الأكبر هم أفراد الجيش (الأنكشارية) وموظفي الدولة ، فقد نجم عن ذلك تمردات مستمرة وأحداث شغب ، فضلاً عن بعض الانتفاضات الخطيرة التي قادها بعض الموظفون ، وفي المرحلة الثانية تم تخفيض القرش الفضي الذي أستحدث في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ، وبمقدار ثلث وزنه وثلث عياره في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي بسبب الحاجة الملحة للأموال في تغطية نفقات الحربين الفاشلتين الطويلتين الأمد مع روسيا القيصرية ثم مع روسيا والنمسا معاً وما ترتب عنها من دفع تعويضات مالية كبيرة وغير ذلك من النفقات الإضافية غير المنظورة أو غير المتوقعة ، واستمرت الأزمات المالية حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي عندما بات الاتجاه نحو الاستعانة بالعملة الورقية والنقود المعدنية التي تعتمد على النيكل والنحاس أو البرونز مع الاحتفاظ بالذهب وما تملكه من سندات مالية في البنك المركزي العثماني كعملة احتياطية دعماً لإصداراتها الورقية ، كل ذلك لم يجدي نفعاً فكانت تلجئ الى الاستدانة من حين لأخر من المصارف المحلية ومن المؤسسات المالية الأوربية لقاء فوائد مالية عالية يتم تسديدها ضمن فترة زمنية محددة وبموجب العقود المبرمة بين الطرفين ، ولذلك ظل أمر تسديدها لهذه القروض مع فوائدها حملاً ثقيلاً على الخزانة العامة للدولة واستمر هذا الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما أنتهى أمر الدولة العثمانية لتحول البلاد الى الجمهورية التركية الحديثة بقيادة الجنرال مصطفى كمال أتاتورك [٤٢] .

ويمكن أجمال مسيرة النظام المالي للدولة العثمانية خلال هذه الفترة بما يلي :

[٤١] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ٥٣ .

[٤٢] صالح ، عبد العزيز حميد ، ظهور بدعة النقود وأهمية العيار في النقود الإسلامية ، مجلة المسكوكات ، الهيئة العامة الآثار والتراث العراقية ، العدد ٢٣ ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

١ -من عام٧٠٠هـ/١٣٠٠م الى عام٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م كان النظام المالي شبه مستقر وتشكل (الاقجة) العملة الفضية الرئيسة في الاقتصاد العثماني(قاعدة المعدن الواحد (monometallism stander)[٤٣] *، حيث مثلت الاقجة[٤٤] عمود اقتصاد الدولة العثمانية وأصبحت وسيلة للتبادل وطريقة للدفع وخاصة في المعاملات المحلية ، إلا أن توسع الإمبراطورية العثمانية حتم إصدار طريقة دفع جديدة معترف بها في شرق البحر الابيض المتوسط ولهذا السبب تحول العثمانيون نحو استخدام الذهب في نقودهم [٤٥].

٢ -من عام٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م الى عام٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م استخدمت النقود الذهبية والفضية والنحاسية ، وقد حافظت على نقائها حتى عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م ، ويطلق على الفترة التي يجري فيها تداول الذهب والفضة في آن واحد أسم (بيمتاليزم) [٤٦](BIMETALLIC SYSTEM)(نظام الثنائية المعدنية)*،مع الاخذ بعين الاعتبار توحيد عملية الضرب للعملة الذهبية في كل أرجاء الإمبراطورية وكدليل على سلطة الدولة القوية على أطراف الدولة والتعامل بالنقود الفضية المختلفة داخل الامبراطورية ، أما إيالات الدولة العثمانية فقد ربطت بهيكل التنظيم المالي العثماني حيث كانت الإيالات تعتمد بشكل رئيسي على الإدارة المحلية الذاتية في مجال الايرادات والنفقات ، مع احتفاظها الشكلي بمركز الدولة العثمانية والذي يتجسد بأرسال كمية مناسبة من الأموال الى استانبول سنوياً وبشكل دائم والتي تعرف ب(الإرسالية)[٤٧] وكان

---

[٤٣] الأفندي ، محمد أحمد ، النقود والبنوك ، جامعة العلوم والتكنلوجيا ، صنعاء ، ٢٠٠٩، ط ١ ، ص ٥٥ .

- قاعدة المعدن الواحد هي قاعدة تعتمد على الفضة أو الذهب ، على أن تكون النقود أو وحدة النقد الرئيسية من معدن واحد، ولا توجد اختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب من حيث طبيعة عملها ، وقد أتبعت المجتمعات البشرية قاعدة الفضة أولاً ، ثم تحولت كثير من الأمم هن استخدامها الى قاعدة الذهب منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي .

[٤٤] تم سك أول نقد فضي عثماني يعرف ب(الأقجة) ومعناها (الأبيض) أما المصادر الغربية فقد أطلقت عليها اسم (أسبر) وسماه العرب (الفصحاء) .
رزوقي ، فهيمة ، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا – قسنطينة – دراسة أثرية فنية ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم التاريخ والآثار ، الجمهورية الجزائرية ، ٢٠١١، ص ٤٤ .

[٤٥] باموك ، شوكت ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

[٤٦] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٦٥ .

- نظام الثنائية المعدنية : وهو النظام الذي يكون نقده الأساسي مستنداً على وحدتين نقديتين ، ذهباً وفضة ، ولا بد في هذا النظام تحديد نسبة ثابتة في الوزن والعيار ، بين النقدين ، حتى يمكن قياس أحاهما بالأخرى ، ومعرفة قيمة استبدالها بها ، ويتم التداول بكلا النقدين ، كما يسمح للناس بيع وشراء الذهب والفضة وبيعهما ، واستيرادهما ، وتصديرهما ، دون أن يقيدوا بأي قيد ، وأن توفر لهم أمكانية تحويل العملات الأخرى الى الذهب والفضة ، وتحويل المعدنين الى تلك العملات ، لتسهيل عمليات التجارة الخارجية ، وأن يمكن الناس من تحويل سبائك الذهب والفضة الى مسكوكات ، وتحويل المسكوكات الى سبائك ، بتكلفة بسيطة تأخذها دار السك في الدولة .أنظر:
زلوم ، عبد القديم ، الأموال في دولة الخلافة ، ص ١٩٤ .

[٤٧] الإرسالية : وهي الموارد النقدية السنوية التي كانت ترسل من الايالات العثمانية الى خزانة الجيب السلطاني في استانبول ، فصر مثلاً كانت ترسل حتى عام (١٥٨٦م) مبلغ (٥٠٠ الف) فلوري ذهبي ، ثم أرتفع هذا المبلغ الى (الف ٦٠٠) فلوري أواسط القرن السابع عشر الميلادي .

نظام الإقطاعيات هو النظام المعتمد (التيمار والزعامات) خلال القرن السادس عشر الميلادي ، وكان أصحاب هذه الإقطاعيات يستوفون حوالي نصف إيرادات الإمبراطورية ، فكانوا يستوفون إيرادات الاراضي ورسوم الصناعات والتجارة والجمارك ، وبذلك فقد نجحت الدولة بأنشاء جهاز مالي يضم عشرات الآلاف من الجباه بصورة آلية [٤٨].

٣ -ما بين عام٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م الى عام١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م هبطت واردات الخزينة الى النصف ، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذتها الدولة في تعديل قيمة العملة الفضية ، فقد كان هذا الانخفاض ناجم عن تراكم الفضة داخل حدود الدولة العثمانية والقادمة من دول أوربا الغربية حيث كانت الفضة أقل قيمة في أوربا التي أخذت على عاتقها تصدير الفضة الى الداخل العثماني وليتم سحب العملات الذهبية بالمقابل مما ساعد على تراكم الفضة وانخفاض قيمة العملة الفضية العثمانية وارتفاع أسعار السلع ، وكان أول شيء تفكر فيه الدولة هو تخفيض أنواع العملات المتداولة من أقجة وبارة وشاهي ، فأصبح يسك من (١٠٠) درهم من الفضة (٨٠٠) أقجة بدلاً من (٤٥٠) وبذلك أرتفع سعر النقد الذهبي من (٦٠) أقجة الى (١٢٠) أقجة [٤٩]

٤ -في المدة الواقعة بين عام١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م الى عام١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م ، كانت الضربخانة في استانبول لا تضرب من النقود إلا ما يكفي لمواجهة النفقات الشهرية للسلطان وعائلته [٥٠].

٥ -من عام (٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م) الى عام (١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م) حدثت اضطرابات مالية كبيرة سببها الظروف السياسية والعسكرية مما أثر سلباً على حركة المعادن في الداخل واختفاء الأقجة واتساع التعامل بالعملات الاجنبية ومثيلاتها من العملات الناقصة العيار داخل الاسواق العثمانية [٥١].

٦ -من عام (١٦٩٠م – ١٨٤٤م) وأمام تدهور قيمة الأقجة وتقلص سيطرتها على الاقتصاد ، وتقلص سلسلة الحروب في نهاية القرن السابع عشر الميلادي ، قررت الحكومة العثمانية إنشاء نظام نقدي جديد تمثل بسك عملة فضية كبيرة أطلق عليها أسم (قرش) عثماني أو أسدي لكونه ضرب على غرار القرش الأسدي الهولندي ، وكانت قيمة القرش الواحد (٤٠) بارة أو (١٢٠) أقجة ، وقد أحتوى هذا

صابان ، سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١ .

[٤٨] علي ، علي شكري ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعراق وفلسطين في العهد العثماني ، ص ٤٨ .

[٤٩] رزوقي ، فهيمة ، سكة الفترة العثمانية ، ص ٤٦ .

[٥٠] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، الدولة العثمانية تاريخ ، ج١ ، ص ٣٣ .

[٥١] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي ، ص ٥٤ .

القرش في بدايته على خليط معدني بلغت نسبة الفضة فيه ما بين (٤٥) بالمئة إلى (٦٠) بالمئة حيث تم التخلي عن مبدأ سك العملات الفضية الخالصة الذي كان متداولاً من قبل [٥٢].

٧ -سعى العثمانيون بعد فترة لتشغيل ضربخانتهم من جديد وضرب ليرة ذهبية على غرار عيار الجنيه المجري عام (١١٠٣هـ/ ١٦٩١م) ، لكن العثمانيون أجروا تغييرات على عيارها في النصف الاول من القرن الثامن عشر ، وفي كل مرة يطرحونها في السوق كانوا يطلقون عليها اسما جديدا ، فهي ذات الطغراء (طغرالي)في عام١١١٥هـ/ ١٧٠٣م ، وذات السلسلة (زنجيرلى) في عام(١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) ، والبندقي (فندق) في عام (١١٢٩هـ/ ١٧١٦م)، وذهب المحبوب (زر محبوب) في عام (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م) . [٥٣]

المصادر العربية :

١ -الجبري ، عبد المتعال محمد ، أصالة الدواوين والنقود العربية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٢ -الهمداني ، أبي محمد الحسن بن أحمد ، الجوهرتين المائعتين الصفراء والبيضاء (الذهب والفضة) ، تحقيق : أحمد فؤاد باشا ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ٢٠٠٩.

٣ -باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ،بيروت ، دار المدار الاسلامية ، ٢٠٠٥.

٤ -بن منيع ، عبد الاله بن سليمان ، الورق النقدي تأريخه – حقيقته –قيمته – حكمه ، ط١،المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٤.

٥ -زلوم ، عبد القديم ، الأموال في دولة الخلافة ، ط٣ ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٦ -محمود ، سيد محمد السيد ، النقود العثمانية تاريخها– تطورها– مشكلاتها ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ٢٠٠٣.

٧ -توينبي ، آرنولد ، الدولة العثمانية في تاريخ العالم ، مقال مترجم ، أحمد سالم علي ، دورية كان الالكترونية التاريخية ، العدد السابع عشر ، ٢٠١٢.

[٥٢] إينالجيك ، خليل ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، م ٢ ، ط ١ ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، دار المدار الإسلامي ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٦٦ .

[٥٣] أوغلي ، أكمل الدين أحسان ، الدولة العثمانية تاريخ ، ج ١ ، ص ٦٦٥ .

٨ -منصور ، جنان خضير ، أحوال الدولة العثمانية من خلال النقود – دراسة تأريخية، اطروحة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، الاردن ، ٢٠١٥ .

٩ -مصطفى ، أحمد عبد العظيم ، في أصول التاريخ العثماني ، ط٢ ، دار الشروق بيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٦.

١٠–الخالدي ، هدية جوان ، المسكوكات العثمانية المضروبة في العراق والقسطنطينية ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ .

١٠ - العلي ، أحمد، خاصكي سلطان ، ط ١، عكا ، مؤسسة الأسوار ، ٢٠٠١.

١١ - جب وبوون ، هاملتون و هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٧١، ج ١.

١٢ - علي ، شاكر علي ، التنظيمات المالية في البصرة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٧ ، ١٩٨٦.

١٣ - أوغلي ، خليل ساحلي ، سنو الأزدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية ، تعريب عبد الجليل التميمي ، منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إريسكا) ، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، بحوث ووثائق وقوانين ، استانبول ، ٢٠٠٠.

١٤ - أوغلي ، اكمل الدين احسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج ١ ، ترجمة صالح سعداوي ، استانبول ، ١٩٩٩ .

١٥ - المنصور ، ميمونة حمزة ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨.

١٦ - صالح ، عبد العزيز حميد ، ظهور بدعة النقود وأهمية العيار في النقود الإسلامية ، مجلة المسكوكات ، الهيئة العامة الآثار والتراث العراقية ، العدد ٢٣.

١٧ - الأفندي ، محمد أحمد ، النقود والبنوك ، جامعة العلوم والتكنلوجيا ، صنعاء ، ٢٠٠٩، ط ١ .

١٨ - رزوقي ، فهيمة ، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا – قسنطينة – دراسة أثرية فنية ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم التاريخ والآثار ، الجمهورية الجزائرية ، ٢٠١١ .

١٩ - صابان ، سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، ٢٠٠٠.

٢٠ - علي ، علي شكري ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعراق وفلسطين في العهد العثماني ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ .

٢١ - إينالجيك ، خليل ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، م ٢ ، ط ١ ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، دار المدار الإسلامي ، ٢٠٠٧.

المصادرالأجنبية :

1-Akdag , Mustafa , osmanli impapatorlugu nun ,kurulusve inkisafi devride ,Tur kiyenin iktisadi vasziyeti , Ankara , 1975 .

2-Hopkins , keith , Taxes and trade in roman empire , Journal of roman studies , 1934